غداً الاثنين:

مشاركة يمنية في المؤتمر العالمي الخاص بالتقنية الحديثة في مجال الاستكشافات النفطية بأمريكا

■ ،،صنعاء/سبأ

تشارك اليمن في المؤتمر العالمي الخاص بالتقنية الحديثة في مجال الاستكشافات النفطية والغازية على السواحل بوفد من وزارة النفط والمعادن.

وأوضح وزير النفط والمعادن رئيس الوفد المهندس هشام شرف عبدالله لـ"سبأ" لدى مغادرته مطار صنعاء الدولي أمس أن المؤتمر الذي سيبدأ أعماله الاثنين القادم بمدينة هيوستن الأمريكية بمشاركة ألفين و٨٠٠ مشارك من مؤسسات وشركات دولية عالمية تعمل في مجال النفط والغاز سيناقش عدد من المواضيع في المجالات النفطية والغازية والاستكشافات وتبادل الآراء والصفقات بين مختلف الشركات على المستوى العالمي.

وبين أن اليمن تلقت دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية لحضور المؤتمر العالمي وذلك في إطار التعاون الثنائي بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية. مؤكدا أهمية المؤتمر للترويج والتعريف عن المنتجات والاستكشافات النفطية والغازية في اليمن وما تتمتع به من ثروات معدنية واعدة تبشر بالخير الوفير للجمهورية اليمنية في المستقبل القريب.

وقال: "سيتم التعريف والترويج للشركات العالمية والدولية خاصة الشركات الأمريكية بالدرجة الأولى لما تتمتع به من تقنيات وتكنولوجيات عالية وبرؤوس أموال وتمويلات ضخمة جدا، عن الإمكانات الموجودة في اليمن والفرص المتاحة والمستقبل الواعد لليمن في مجالات النفط والغاز ما تتمتع به ثروات معدنية".

وأشار شرف إلى أن اليمن بلد نفطي وغازي لم يتاح له فرصة لاستكشافات كل مقدراته وثرواته. لافتا إلى أن ما تم اكتشافه حتى الآن من ثروات نفطية وغازية في اليمن يمثل ما نسبته ١٢٪ من المساحة المستهدفة وليست من مساحة اليمن.

وأضاف: "إن الملف الاقتصادي هو العمود الفقري لنهوض اليمن من جديد ومواصلة التنمية والعطاء التي بدأت منذ فترة طويلة جدا".

مناقشة الأداء التنموي في مديريات مارب

■ مارب/سبأ

اكد محافظ مارب سلطان بن علي العرادة اهمية العمل بروح الفريق الواحد وتناسي الماضي والابتعاد عن المماحكات والإقصاء.

وشدد المحافظ العرادة خلال لقائه أمس مدراء عموم مديريات المحافظة بحضور وكيل المحافظة علي محمد الفاطمي، على ضرورة تلافي القصور الذي شهده الأداء خلال الفترة الماضية، واستغلال الموارد المتاحة لتحقيق افضل النتائج التنموية والخدمية في المديريات.

وقال" امامنا العديد من العقبات الامنية والتنموية التي يجب التغلب عليها وذلك بتكاتف جهود الجميع للعمل سويا".. داعيا كافة المشائخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية الى الإخلاص في العمل والتعاون المثمر والجاد لتنمية المحافظة والنهوض بوضعها على الطريق السليم للانطلاق والإقلاع نحو التنمية الحقيقية الشاملة".

هائل يفتتح المركز الريفي لتعليم الأسر المنتجة بمنطقة الجند بتعز

■ ،،تعز/ سبأ

افتتح محافظ تعز شوقي أحمد هايل بمنطقة الجند مديرية التعزية أمس المركز الريفي لتعليم وتطوير الأسر المنتجة.

يتكون المركز الذي تم إنشاءه و تشغيله على نفقة المرحوم الحاج عبد الرحمن عبد المغني من دولة الكويت الشقيقة بإشراف مؤسسة التكافل والرعاية الاجتماعية بتعز لتقديم برامج تنموية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي للحد من ظاهرة الفقر والأمية والقضاء على البطالة، من ثلاثة طوابق مع مرافق وقاعات وأقسام.

يتضمن المركز في مرحلته الأولى أقسام الحاسوب ومحو الأمية والأشغال اليدوية والكوافير والتجميل والنقش وقسم التدبير المنزلي والخياطة والتطريز والإسعافات الأولية .

وخلال الافتتاح أشار محافظ تعز إلى قيمة وأهمية المشروع التنموي الذي يأتي ضمن بواكير العطاء والمساهمة المجتمعية بالتزامن مع بدء مرحلة جديدة تشهدها محافظة تعز في إطار التوجهات التنموية والاهتمام المجتمعي .

ونوه بخالص الثناء لأسرة المرحوم عبد الرحمن عبد الغني التي تكفلت بتمويل المشروع التنموي التكافلي وقال:" إن الشيء من معدنه لا يستغرب وقد عرفنا في اليمن عموما وتعز بوجه خاص أشقاءنا في الكويت وجميع دول الخليج يقاسموننا ومنذ زمن بعيد الهم التنموي ويبادرون بصمت وإخلاص إلى تبني كثير من المشاريع التنموية في مختلف المجالات ".

وأضاف:" إن مشاريع الكويت والسعودية والإمارات وقطر وغيرها من دول الخليج العربي تتحدث عن نفسها هنا وهناك وهم اليوم أكثر ارتباطا بمجتمعنا اليمني وأكثر تفاعلا مع همومه التنموية من أي وقت مضى ".. مشيرا إلى أن هناك مشاريع خليجية استراتيجية للمحافظة سيتم متابعتها في المرحلة القادمة بدعم وتمويل دول الخليج في مجالي الصحة و المياه.

من جانبه أوضح الدكتور علي محمد سعيد الشيباني في كلمته التي ألقاها عن مؤسسة التكافل والرعاية الاجتماعية أن مشكلة الفقر في اليمن صنعها الجهل وأصحاب العقول الضيقة والنفوس المريضة .

وقال :" ليس ضحايا الفقر فقط هم الأيتام ولكن هناك من هم أشد فقرا وأفدح من الأيتام حاجة بين مواطني بلدنا ورغم الجهود المبذولة من اهل الخير في كفالة الأيتام وتأمين وسائل عيش للشباب العاطلين من خلال تأهيلهم والتخفيف من حجم البطالة المنتشرة الا ان هذه الجهود لم تستطع ان تسد ثغرة الفقر الذي تعددت أسبابه وتراكمت سنينه".

ولفت إلى أن الجميع بحاجه الى مزيد من الجهد والبذل والسخاء والحكمة في ايقاف الانحدار السريع لعجلة الفقر .. معبرا عن شكره لأسرة المرحوم عبدالرحمن عبد المغني لتبنيها هذا المشروع الإنساني الخير .

حضر الافتتاح أمين عام مؤسسة التكافل والرعاية الاجتماعية عبد الله عبده سعيد ومدير عام مديرية التعزية درهم بن يحيى وعدد من المسئولين والشخصيات الاجتماعية .

بدء أعمال دورتين تأهيليتين بتعز

■ الثورة/خاص

بدأت أمس بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية بتعز أعمال الدورتين التدريبتين في الرقابة المالية واعداد الموازنة والتحليل الاحصائي باستخدام الحاسوب واللتين تستمران لمدة أسبوع وبمشاركة (٦٠) متدرباً يمثلون فروع الوزارات والمؤسسات الحكومية بتعز.

واوضح الاخ نائد المشرقي عميد المعهد بتعز أن الدورتين تأتيان ضمن خطة المعهد الوطني للعلوم الإدارية في تأهيل المختصين ومدراء الإدارات بالدوائر الحكومية على مستوى الجمهورية وأن تنفيذ هاتين الدورتين يأتي استكمالاً لبرنامج المعهد في اعداد كوادر مؤهلة وقادرة على النهوض بالعمل الإداري المالي وتطويره.

حضر افتتاح الدورتين أنور سالم يعقوب مستشار عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية بصنعاء.

انخفاض طفيف للدين الخارجي على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس إلى ١٧٣٦ مليون دولار

■ ،،خاص/ الثورة

سجل الدين الخارجي القائم على بلادنا للدول الأعضاء في نادي باريس في فبراير ٢٠١٢م انخفاضا طفيفاً بنسبة ١٪ مقارنة بشهر يناير ٢٠١٢م.

وقال البنك المركزي اليمني أن الدين القائم انخفض إلى ١٧٣٦ مليون دولار مقابل ١٧٥٣ مليون دولار خلال نفس الفترة وبتراجع طفيف يبلغ ١٧ مليون دولار.

وفيما ظل الدين على بلادنا لكل من روسيا ثابتاً عند مليار و١٨١ مليون دولار وللولايات المتحدة الأمريكية عند ٩٧ مليون دولار ولايطاليا ٤٥ مليون دولار وأسبانيا ٢٠ مليون دولار وهولندا عند٢ مليون دولار وألمانيا مليون وخمسمائة الف دولار.

غير أن الدين لليابان تراجع إلى ٣٠٢ ملايين دولار، والمديونية لفرنسا زادت إلى ٨٢ مليون دولار.

١٦٪ معدل النمو السنوي للواردات السلعية

■ ،،خاص/الثورة

أظهرت دراسة اقتصادية حديثة أن قيمة الواردات السلعية حققت خلال الفترة (٢٠٠٠م - ٢٠١٠م) معدل نمو سنوي متوسط (١٦,٣٪).

وبينت الدراسة أن متوسط معدل النمو السنوي للضرائب على التجارة الدولية خلال نفس الفترة لم تتجاوز (٨,٤٪) وتعكس النسب السابقة وجود إنخفاض كبير في حجم المحصل من الرسوم الجمركية وبدرجة تفوق ما قد يترتب من نتائج تنفيذ الإصلاحات الجمركية الأخيرة (خفض التعريفة ، والإنضمام إلى السوق العربية الكبرى ، ... الخ) هذا جانب وجود مجال واسع للتلاعب في مجال الإعفاءات الجمركية والدخول المؤقت للسلع والتهريب .

استعراض تقارير عن أداء عدد من المكاتب التنفيذية والخدمية بالمحويت

■ ،،المحويت/ سبأ

استعرض المكتب التنفيذي بمحافظة المحويت أمس برئاسة المحافظ أحمد علي محسن عددا من التقارير المتعلقة بنشاط بعض المكاتب التنفيذية والخدمية بالمحافظة خلال العام الماضي والربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م.

حيث استمع المكتب التنفيذي للتقرير المقدم من قبل مدير عام مكتب الاتصالات وتقنية المعلومات بالمحافظة المهندس جلال الزوكا حول مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الجاري تنفيذها بكلفة إجمالية تبلغ نحو ٨٦ مليوناً و٢٦٠ ألف ريال.

وأشار الزوكاء إلى أنه سيتم خلال العام الحالي تنفيذ تسعة مشاريع لتعزيز قدرات الاتصالات الهاتفية للهاتف النقال وخدمات الهاتف الثابت، مبينا أن من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه سير أداء الاتصالات في المحافظة هي أعمال التخريب والاعتداءات التي تتعرض لها شبكات وكبائن ومحطات اتصالات الهاتف من قبل العناصر الخارجة على القانون.

وتناول المكتب التنفيذي تقريراً عن المهام والمشاريع والنشاطات المختلفة التي نفذها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة خلال العام الماضي ٢٠١١م والفترة الماضية من العام الجاري ٢٠١٢م.

كما اطلع على تقرير عن النشاطات والخدمات الطبية والعلاجية التي قدمها المستشفى الجمهوري بالمحافظة خلال الفترة الماضية و الصعوبات التي يواجهها نتيجة نقص الكوادر الطبية والفنية المتخصصة.

واتخذ الاجتماع عدداً من القرارات الهادفة الى تطوير الاداء وتحسين جودة النشاط والخدمات في هذه المكاتب وبما يعزز من إمكانية تنفيذ البرامج والمشاريع المخططة.

وقد شدد المجتمعون على اللجان المشكلة بموجب قرارات الاجتماع السابق القيام بالمهام التي كلفت بها والمتمثلة بمتابعة تحصيل مديونيات كبار المستهلكين لخدمات المياه بالمحويت وتقييم أداء الإدارات التربوية ومتابعة توفير المناهج المدرسية التي تعاني مدارس المحافظة من عدم توفرها.

حضر الاجتماع وكيل المحافظة المساعد حمود حزام شملان ورئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي بالمحافظة مطهر الشاحذي.

«وداوها بالتي كانت هي الداء»

□ أحيانا كثيرة قد يكون الشفاء من أمراض كثيرة باستخدام ترياق سام وقاتل، فالمصل الذي يستخرج من الأفاعي يستخدمه الأطباء لعلاج حالات التسمم التي يصاب بها الإنسان نتيجة لتعرضه للدغات أو عضّات بعض الحيوانات والزواحف والحشرات، وهذه الأمور من حكم الخالق ونعمه التي لا تعد ولا تحصى على عباده وفيهم.

جمال عبدالحميد عبدالمغني*

● بالأمس القريب خرجت مظاهرة كبيرة ومنظمة لا أعلم من أين بدأت، لكنها زحفت باتجاه مجمع المالية، وكانت بوابة مصلحة الضرائب مستقرها ومأواها، حيث نصبت الخيام في الشارع الشرقي المحاذي لمصلحة الضرائب والإدارة العامة لكبار المكلفين، كانت العبارات المكتوبة في اللوحات المرفوعة من المتظاهرين شبه موحدة في المعنى والمضمون وحتى في الأهداف الظاهرة على الأقل، وعلى سبيل المثال «لا لفساد الضرائب»، «الشعب يريد اقتلاع الفاسدين في مصلحة الضرائب»، «نعم لإعادة الهيكلة في مصلحة الضرائب»، «لا للرشاوي التي تحرم الخزينة العامة من حقوقها»، «يجب تغيير القوانين التي شرعت للفساد»، وغير ذلك من الشعارات الجميلة والبراقة، وهناك عبارات تهكمية وجارحة لرئيس المصلحة والفاسدين لا أحب الإشارة إليها.

● هذه المظاهرة النوعية هي الأولى لهذا القطاع الحيوي والهام، «وهو قطاع التجّار ورجال المال والأعمال»، ربما منذ اندلاع ثورة الشباب قبل أكثر من عام، بل إنها الأولى في اليمن منذ ولوجنا في دهاليز الديمقراطية وحرية التعبير والرأي في مايو ١٩٩٠م، هذه المظاهرة حركت المياه الآسنة والراكدة وجعلت الشعب يوجه أنظاره صوب هذين القطاعين الحيويين، أقصد التجّار ومصلحة الضرائب، اللذين لو صلحا لصلحت البلد واستقرت وازدهرت، ولو فسدا لفسدت البلد وانهار النظام، وهذا الذي حدث في الماضي والذي نرجو أن لا يتكرر في المستقبل.

● تبادل الطرفان التهم، بل والاعترافات بأن كليهما أساءا إلى الوطن والشعب وشاركا في تبديد وإهدار أموال الأمة، وإلى القرّاء الكرام طائفة من أقوال الطرفين :

● أحمد غالب، رئيس المصلحة، قال في لقاء مع صحيفة «الجمهورية»، العدد (١٥٤٦٤)، الصادر بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٢م : إن ضريبة المبيعات خفضت إلى أن وصلت إلى (٥٪)، وهي الأقل على مستوى العالم ويتحملها المستهلك، ورغم ذلك لا تدفع لخزينة الدولة!! كما أن الكثير من التجّار يقومون بتدليس الفواتير واحتجاز الضرائب بتحصيلها من المستهلك وعدم إيصالها للمصلحة!! وقال في حديث سابق : إن الضرائب انخفضت في عام ٢٠١٠م عن العام السابق له بمبلغ (١٢٠) مليار ريال، وفي عام ٢٠١١م انخفضت الضريبة بمبلغ (٣٥) مليارا عن العام ٢٠١٠م، وحوالي (١٢٠) مليارا عمّا تم التخطيط له، وللتذكير حدث هذا العجز المتوالي منذ صدور القوانين الجديدة «الكارثية»، والتي حذرت منها قبل صدورها بشهر ليس شفوياً بل خطياً، ورئيس المصلحة يعلم ذلك، أما اعترافات رئيس المصلحة بما نقلناه من حديثه السابق فهو كلام جميل واعتراف صريح، لكن مَن المسؤول عن ذلك يا أستاذ أحمد؟

● وفي حديث رئيس المصلحة لصحيفة «الأولى»، العدد رقم (٣٩٦) بتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٢م، اعترافات واتهامات أخطر، حيث قال : إن التجّار ألفوا على مخالفة القوانين في كل أعمالهم، وقال : إن هذا القانون جاء باقتراح من التجّار وبالاتفاق مع جميع الأطراف، أي اتفاق جانب الضرائب الذي يرأسه وجانب التجّار الكبار أظن.

● وأضاف – حسب الصحيفة نفسها – أن رجل الأعمال حسن الكبوس متهرب من دفع مليار ريال من مستحقات الخزينة العامة، ناهيك عن الغرامات.

هذه الاعترافات الخطيرة هامة ومحورية وسأعلّق عليها بشكل بسيط، عندما اعترف رئيس المصلحة بأن التجّار ألفوا على مخالفة القوانين في كل أعمالهم، أنا أبصم بالعشر على صدق كلامه، لكنه لم يردعهم عن ذلك، حسب علمي، وأتمنى لو جاء اعترافه قبل ست سنوات، مثلاً، وطبق نصوص القانون على المخالفين، أما قوله بأن القانون الجديد «الكارثة» الذي ناقشنا عيوبه عبر ست عشرة حلقة مطولة على صفحات «أم الصحف اليمنية» الغراء «الثورة»، وكذلك قانون المبيعات الذي سنناقشه في الحلقات القادمة، عندما قال بأن القوانين جاءت بناءً على اقتراح التجّار وباتفاقه معهم، هذا اعتراف أسمعه منه لأول مرة، وقد ناقشته يوماً ما عن هذين القانونين، وقلت له : يا أستاذ، بصمات التجّار ظاهرة بين سطور القوانين الجديدة ومعظم المواد لا تمثل طموحات الشعب ولا تحمي حقوقه ولا تساعد على إرساء العدالة بين التجّار، وقلت له أيضاً : إن مَنْ يقرأ بعض المواد يؤكد بأن بعض التجّار صاغوها، فأجاب : وما علاقة التجّار بذلك؟ ومَن الذي يسمح لهم بصياغة قوانين سيادية مثل هذه أو حتى استشارتهم؟ فهذا عمل الدولة، ونحن أشركنا خبراء من هولندا أو كندا، لا أذكر، واليوم أعترف أن القوانين تمت باقتراحاتهم والصياغة باتفاق معهم، اعتراف مهم لكنه متأخر.

● وأما بالنسبة للاتهام الموجه لرجل الأعمال حسن الكبوس بأنه متهرب من دفع مليار ريال، بالإضافة إلى الغرامات، على حد قول رئيس المصلحة، فسأوجه سؤالاً لرئيس المصلحة : مَن المسؤول عن هذا التهرب؟ وما هي الإجراءات القانونية التي اتخذتها بخصوص هذا التهرب؟ وهل يوجد متهربون آخرون؟ أم أن هذا هو المتهرب الوحيد؟ وهل رئيس مصلحة الضرائب في الجمهورية اليمنية هو المعني بهذه التهربات؟ أم رئيس مصلحة الضرائب في نيكاراجوا أو أريتريا مثلاً؟ يجب القضاء على كل التهربات ومعاقبة كل المتهربين أياً كانت أسماؤهم وتصنيفاتهم التجارية.

● وبالنسبة لاعترافات رجل الأعمال حسن الكبوس بأن معظم الضرائب تذهب لجيوب المتنفذين والمسؤولين على حساب الخزينة، وأنهم ملتزمون بدفع حقوق الدولة مع تأكيده على ضرورة أن تذهب هذه الأموال إلى وجهتها الصحيحة، فهذا أيضاً اعتراف جريء، وينبئ عن صحوة ضمير وإعلان للتوبة وليست المشكلة في أن يخطئ المرء مرة، لكن المشكلة الكبرى هي الاستمرار في الخطأ.

● أما ما نقلته صحيفة «الأولى» أيضاً عن رجل الأعمال يحيى الحباري حول اتهامه للتجّار المتظاهرين بأنهم متهربون، وأنهم يزوّرون سندات التحصيل في المنافذ الجمركية، فلن أعلق إلاّ بقول الله تعالى : «وشهد شاهدٌ من أهلها»، صدق الله العظيم.

● رسالة لفخامة رئيس الجمهورية ورئيس حكومته ووزير المالية : أرجو أن لا يمر هذا الحدث مرور الكرام، وتعالج المشكلة بالطريقة التقليدية «زيد يهجّر عمرو»، أو «أسعد يرضي أرعد»، أو حكم المرور الشهير «ثلثين وثلث»، يجب أن لا تكون الحلول على حساب الشعب والوطن، ويجب أن يحاسب كل طرف على أخطائه.

● رسالة إلى شباب الساحات العظماء : لقد حذرتكم ونبهتكم في أكثر من ندوة من أن الفساد قد ينتج بشكل آخر وقد يعود الفاسدون من الأبواب الخلفية فحذاري من الثورة المضادة، حتى وإن لبس أصحابها أثواب الزهد والطهارة.

● آخر رسالة : لمن مارسوا سياسة الإرهاب الفكري والتهديد المبطن وغير المباشر يوم الأربعاء الماضي لإلغاء برنامج «بصراحة»، الذي بثته قناة «سهيل» الفضائية وشاركت فيه مع الناطق الرسمي للغرفة التجارية مباشرة وعلى الهواء، وأعيد بثه أكثر من مرة، أقول لهؤلاء : لماذا تخافون من ممارسة حرية الرأي والتعبير؟ إن كنتم شرفاء لماذا تخافون من ظهور الحقائق؟ لقد وصل بكم الصلف أن تمارسوا ضغوطاً وابتزازاً همجيين وهزيلين على قيادة القناة ومقدم البرنامج الرائع ظناً منكم أن العهد الجديد هو العهد السابق، لقد مارستم الخداع والتضليل تارة والابتزاز والكذب تارة أخرى وفشلتم، هذا الكلام موجه لرئيس المصلحة والتجّار الكبار الذين بذلوا جهوداً فاشلة ومخزية للحيلولة دون ظهوري في البرنامج واستخدموا الوساطات كحل أخير لإخفاء الحقائق عن الشعب، أقول لهؤلاء : هذه الأساليب عفا عليها الزمن ومن الصعوبة عليكم بمكان حجب ضوء الشمس بعد اليوم مهما امتلكتم من أموال أو نفوذ، لأن الشعب أقوى من نفوذكم وأعظم من أموالكم، ولولا أن البرنامج كان مخصصاً لمناقشة قضية قانون المبيعات «المذبوح من الوريد إلى الوريد» وخلاف التجّار مع المصلحة لقلت أكثر مما قلت، وأنتم تعلمون أنني لا أخافكم ولا أخشاكم وكشفت العديد من قضايا التهربات الضريبية بعشرات المليارات من الريالات وحال فسادكم دون تحصيلها، وبإذن الله تعالى سيتم تحصيلها وإيصالها إلى خزينة الدولة في العهد الجديد، وسوف تنالون عقابكم الرادع، لقد كشفت تلك التهربات ولوبي الفساد في أوج قوته، أما اليوم فالفساد منهار وهو آيل للسقوط شئتم أم أبيتم، ورحم الله الزبيري عندما قال :

«إن اللصوص وإن كانوا جبابرة
لهم قلوباً من الأطفال تنهزم»

رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الفساد

نائب مدير عام الضرائب والرسوم بمصلحة الضرائب

عضو ائتلاف القيادات الإدارية والدبلوماسية بساحة التغيير

النقيب يدعو إلى إنشاء هيئة مستقلة للملكية الفكرية ونظام وطني يسهم في التنمية الاقتصادية

■ ،،خاص/الثورة

دعت دراسة علمية حديثة إلى إنشاء هيئة مستقلة للملكية الفكرية في اليمن، لتتولى مسئولية إنشاء وتأهيل نظام متكامل للملكية الفكرية وإدماج الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ووضعت الدراسة التي نال بموجبها الأستاذ محمود النقيب درجة الماجستير رؤية تتضمن إنشاء نظام ملكية فكرية وطني متوازن يسهم في التنمية الاقتصادية والثقافية، يكون له من الإمكانيات ما تمكنه من الاستفادة بشكل أفضل من مزايا الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والوصول بحلول عام ٢٠٢٢م إلى نظام ملكية فكرية يتميز بالكفاءة والفعالية، يسهم في تحقيق التنمية المحلية في إطار التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

وبينت الدراسة أن استراتيجية الملكية الفكرية في اليمن تساهم في تقديم خدمات ملكية فكرية متميزة وبجودة عالية من خلال تنمية الوعي بحقوق الملكية الفكرية وتبسيط الإجراءات وتسهيل الحصول على منافع الملكية الفكرية للقطاعات المستفيدة والحصول على خدمات الملكية الفكرية بكل بسهولة، ومن خلال الوسائط الالكترونية، والعمل على رفع مستوى أداء نظام ملكية فكرية في الإطار الوطني ليصبح متواكباً مع ما تتطلبه الاتفاقيات الدولية على المستوى الإقليمي والدولي وبما يحقق المصلحة الوطنية.

ولتحقيق الرؤية والرسالة الخاصة باستراتيجية الملكية الفكرية، فإنه يتوجب الوفاء بالأهداف المتعلقة بالنهوض بثقافة الملكية الفكرية وتعزيز وتنمية الوعي بأهميتها. وتعزيز وتطوير نظام الملكية الفكرية. وإنشاء هيئة وطنية مستقلة للملكية الفكرية في الجمهورية اليمنية.

ولفتت إلى أن قضية الملكية الفكرية أصبحت تشكل أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد الحديث والتجارة الدولية، حيث تنامى الاهتمام العالمي بهذه الحقوق، بفعل بتأثير القوة الدافعة للدول الصناعية ومن ورائها الشركات العابرة للقارات التي تمتلك مقدرات اقتصادية وتفوقاً تكنولوجياً كبيراً، بالنظر إلى أن حقوق الملكية الفكرية تمثل أحد المقومات الأساسية للحفاظ على الإنتاج الفكري والعلمي وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالدراية العلمية المتمثلة بالاختراعات والابتكارات.

واستنتجت الدراسة أن الملكية الفكرية، مجال، يكتسب أهميته، من تداخله الوثيق مع أبعاد هامة وأساسية، تشمل الاقتصاد بأبعاده الوطني والعالمي، والأمن القومي، وله صلة وثيقة بالأنشطة الإنسانية، الفكرية والإبداعية، والإنتاجية: الصناعية والزراعية، والتجارية، ويشكل مجالاً حيوياً لانتقال المعرفة، الإبداعية والتكنولوجيا، وله صلة أساسية بحقوق الإنسان، وتأسيساً على هذه الأهمية،تم تأطير الملكية الفكرية، بمنظومة واسعة وشاملة من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات، الدولية، ومنظومة موازية من القوانين الوطنية، التي تمكن الملكية الفكرية من تحقيق أهدافها الأساسية في حماية أصحاب الحقوق، وحماية نتاجاتهم الفكرية والإبداعية واختراعاتهم، وتضمن لهم القوة في منع الآخرين من استخدامها بدون إذن منهم.

وأكدت أن الملكية الفكرية تمثل جزءاً رئيسياً من النظام الاقتصادي المعولم وأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح رأس المال الفكري أصلاً من أصول المنشأة، بل وأهم مصادرها على الإطلاق.

وأشارت إلى أن الحماية الفعالة للملكية الفكرية تساهم في تشجيع الاستثمار والإبداع في المجالات الفكرية، الأدبية، الفنية والموسيقية وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول سواء كانت نامية أو متقدمة، خاصة في ظل الاقتصاد الحديث القائم على الإنتاج والإبداع العقلي والفكري وأن جميع الدول، بغض النظر عن درجة نموها، معنية بالاندماج بهذا الاقتصاد المتطور والذي يمكن أن تصبح فيه الملكية الفكرية المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي الجديد.

وأوضحت أن تطور إدارة الملكية الفكرية وإسهامها في التنمية يعتمد على مدى قدرة الدولة والجهات المعنية على استيعاب التحديات والتعامل معها والعمل على مواجهتها والاستفادة من الفرص التي تطرحها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وذكرت أن اليمن عكست في تشريعاتها المعايير الدنيا للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية" تريبس"، لذا فانه يتعين عليها تبني استراتيجيات وطنية سليمة وفعالة، للتعامل بشكل إيجابي مع هذه الاتفاقيات، بما يشمل جميع المجالات التي تتضمنها، لأن تأثير هذه الاتفاقيات سوف يعتمد على مدى اختيار اليمن الاستراتيجيات التي تتلاءم مع المصالح الوطنية بالدرجة الأولى، وهو ما يتطلب معه جهوداً مضاعفةً للتعامل مع مجال الملكية الفكرية، الحيوي والهام والمتجدد.

وأضافت : إذا يمكن القول أن أثر إنفاذ اتفاقية "تريبس" سوف يختلف تبعاً لمستوى التنمية الاقتصادية والتطور التقني في كل دولة، وبالتأكيد سيكون تأثير إنفاذ الاتفاقية أشد وطأة على الدول النامية والأقل نمواً مثل اليمن.

واقترحت الاستراتيجية بناء نظام الملكية الفكرية، والذي يتطلب معه توفير كادر نوعي، خاصة في مجال براءات الاختراع والتسجيل الدولي لحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن تقييم الابتكارات وأهليتها للحصول على الحماية من عدمه، هذه العملية تحتاج إلى توفير كوادر فنية تتقن استخدام الحاسوب للعمل في مجال تقنية المعلومات، وفي المجالات القانونية والإعلامية وغيرها من الخدمات المساندة، بالإضافة إلى جانب على قدر من الأهمية، يتمثل في إنشاء نظام الدخول على قواعد البيانات والمعلومات الدولية لمكاتب الملكية الفكرية، علاوة على تأهيل كادر نوعي للتعامل مع الاتفاقيات الدولية التي من المتوقع الانضمام إليها.

ولفتت إلى إن انضمام اليمن إلى بعض الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية عام ٢٠٠٦م، واتفاقية برن لحقوق المؤلف عام ٢٠٠٨م، ساهم في تعزيز ثقة الآخرين بنظام الملكية الفكرية في اليمن.

وأوضحت إن البلدان الأقل نمواً ومنها اليمن تمتلك ثروات واسعة ومعارف تقليدية وموارد وراثية وأشكالاً للتعبير الثقافي، وهذه الموارد بحاجة إلى دراسة من منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن وسائل الحماية لهذه الموارد ضرورة وطنية لحمايتها من التملك غير المشروع والاندثار في ظل التدابير الحمائية الضعيفة على الصعيد الوطني.

ومن خلال تجارب البلدان النامية التي تم تناولها تبين أن نظام البراءات يعتبر عاملاً مهماً في توليد الثروات، وتنمية القاعدة التكنولوجية، ولعل أهم ما ركزت عليه الدول النامية التي تم تناول تجاربها الناجحة أن التوعية بحقوق الملكية الفكرية كانت هي البداية الحقيقة للاستفادة من حقوق الملكية سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع والاقتصاد القومي.

كما أن الأبعاد الصحية والبيئية أكدت أهمية وجود نظام فعال للملكية الفكرية في اليمن بالنظر إلى ما يوفره من معايير تضمن تداولاً آمناً للسلع وتوفر حماية فعالة لصحة المستهلك، ولبيئته الطبيعية.

وأشارت إلى أن اعتماد خطة وطنية شاملة للتوعية بحقوق الملكية الفكرية، تستهدف كافة شرائح المجتمع يتم خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية والتثقيفية، باستخدام مختلف وسائل الإعلام والفعاليات الأخرى.